الفصل الخامس

مصر من الحرب العالمية الثانية إلى إرهاصات ثورة ١٩٥٢

١- مصر فى الحرب العالمية الثانية.

٢- مصر وحرب ١٩٤٨.

١-مصر فى الحرب العالمية الثانية:

عند نشوب الحرب العالمية الثانية كانت مصر مكبلة بقيود معاهدة ١٩٣٦ التى تفرض عليها الاشتراك فى الحرب بجانب الإنجليز، ونتيجة لنصوص المعاهدة أعلن على ماهر رئيس الحكومة قطع علاقات مصر السياسية مع المانيا، كما أعلن الأحكام العرفية، ووافق على وضع الموانى المصرية تحت رقابة السلطة البحرية البريطانية، وفرض الرقابة على البريد والبرق والصحف، ولكن بريطانيا لم تكتف بتلك الإجراءات وطلبت من مصر دخول الحرب إلى جانبها وقد رفضت مصر رفضت القيام بهذا الدور وحاول ساستها تجنيب البلاد ويلات الحرب.

يضاف إلى ذلك أن الملك فاروق(*) الذى تولى حكم مصر بعد وفاة والده، حاول انتهاج سياسة حذرة تجاه المعسكريين المتحاربين فى الظاهر، ومساندة النازية والفاشية فى الباطن.

وعلى الجانب الشعبى فقد كان لكل من النظامين الهتلرى والفاشستى معجبون فى مصر ويبدو ذلك واضحا من خلال امتداح إسماعيل صدقى لهما علانية فى مجلس النواب فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٨،كما بدأت تنتشر بين أفراد الشعب المصرى فكرة ان انتصار المانيا هو السبيل الأكيد لتحرير مصر من الإنجليز.

وعلى الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ كانت تحتم على بريطانيا احترام رغبة المصريين فى تسيير أمورهم فانها لم تغير من طريقة القهر السياسى الذى مارسته على مصر ، فقد استمرت سياسة الإنجليز الخفية للتدخل فى شئون مصر والعبث بالحياة الدستورية فيها مما أدى إلى توتر العلاقات بينهم وبين رئيس الوزراء على ماهر الذى تسانده السراى خصوصا وأنه رفض اعلان الحرب على ايطاليا بناء على طلب السفارة البريطانية واكتفى بقطع العلاقات معها وانتهى الأمر باستقالته وتكليف حسن صبرى وهو من المستقلين بتشكيل الحكومة الجديدة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ وفى عهد حكومته رفضت مصر مرة أخرى اعلان الحرب على قوات المحور حتى لا يؤدى ذلك إلى قصف الايطاليين لمصر ونتيجة لوفاة حسن صبرى المفاجئة عهد الملك فاروق إلى حسين سرى بتولى الوزارة فى الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٤٠.

وقد تعرضت البلاد فى عهد هذه الوزارة لأزمات اقتصادية عديدة منها أزمة التموين وشح الغذاء الأساسى للشعب وقيام المظاهرات المنادية بسقوط بريطانيا والمرددة إلى الامام يا روميل، ونتيجة لانفلات زمام الأمور قدمت وزارة سرى باشا استقالتها فى الثانى من فبراير

(*) كان الأمير أحمد فؤاد تابع ـ سقط فى لندن حينما استدعى الى القاهرة فى ربيع عام ٣٦، ومع ذلك فقد كان جيد الدراسة خاصة فى ـ ـ ـ ـ فى لندن حيث تعلم باشا الفرنساوى (الكونتيس سيف)

١٩٤٢ وتطلع الناس من كل صوب تجاه القصر لمعرفة من سيقع عليه اختيار سلسلة ليؤلف الوزارة الجديدة.

وفى الثالث من فبراير استدعى الملك رؤساء الأحزاب ورأى ان تكون الوزارة الجديدة ائتلافية تضم الأحزاب كلها قدر المستطاع، ولكن النحاس باشا رفض الاشتراك فى هذه الوزارة، وعندما علم مايلز لامبسون السفير البريطانى بذلك تدخل فى الأمر وأخبر رئيس الديوان الملكى بضرورة تكليف النحاس زعيم الوفد بتأليف وزارة وفدية لأن الأوضاع العسكرية على الجبهة الغربية فى الصحراء لم تعد تحتمل، وكان رد رئيس الديوان بأن المسألة ما زالت تبحث بين الملك ورؤساء الأحزاب وفى الرابع من فبراير دعى رؤساء الأحزاب إلى الاجتماع بقصر عابدين[١]، ولما علم الملك بمحاولة السفير البريطانى التدخل فى اختصاصاته الدستورية ومحاولة فرض حكومة برئاسة النحاس باشا عليه ورأى فى ذلك اعتداء صريحا على السيادة المصرية ولم يشأ تلبية رغبة السفير البريطانى، مما دفع السفير إلى ارسال انذار إلى الملك جاء فيه "إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب ان يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج".

ولما لم يكن القصر على استعداد للاستسلام ببساطة فقد قام الملك بدعوة رؤساء الأحزاب بما فيهم النحاس باشا لتبادل الرأى فى هذا الموقف، ولما تشاور المجتمعون حاولوا احراج النحاس كى لا يقبل تشكيل الوزارة فى مثل هذه الظروف ثم اتفقوا على تأليف وزارة قوية برآسة النحاس، والاحتجاج على الانذار الموجه إلى الملك ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية، وكان عاقبة ذلك الرفض ما تعرضت له البلاد من أحداث.

ففى الساعة التاسعة من مساء يوم ٤ فبراير حاصرت القوات البريطانية قصر عابدين بالدبابات واندفع بعض الجنود الإنجليز إلى القصر شاهرين مسدساتهم ودخل السير "مايلز لامبسون" وبصحبته الجنرال ستون رئيس البعثة البريطانية فى مصر، إلى باب القصر متوجها إلى مكتب الملك حاملا ورقة بتنازل الملك عن العرش فانهار فاروق، وكاد يوقع على التنازل لولا تدخل رئيس الديوان "احمد حسنين" الذى اظهر استعداد الملك لقبول الانذار والرضوخ للأوامر البريطانية. وانتهى الامر بتكليف النحاس بتشكيل الوزارة.[٢]

---

(١)الرافعى: فى أعقاب الثورة، جـ٣، ص ١٠١- ١٠٢.
(٢)هيكل: مذكران فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٤٠.

وعندئذ قال احمد ماهر فى حضرة الملك أن النحاس باشا يتولى الحكم مستندا على أسنة رماح الإنجليز، وكان رد النحاس على ذلك "لست أنا الذى يستند على أسنة الرماح" فقال له إسماعيل صدقى "أظن أن رفعتكم وصلتم إلى هنا بعد انصراف الدبابات وحتى لا تزيد حدة النقاش إلى مالا تحمد عقباه طلب الملك من المتحدثين السكوت، وكرر أمره إلى النحاس، وطلب إليه أن يذهب إلى السفير البريطانى ويبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة.

وبعد أن اجتمع النحاس ببعض أعضاء حزبه اتفقوا على أن يكتب النحاس إلى السفير بسحب الانذار فإذا جاء بسحبه شرع فى تشكيل الوزارة وقد قبل الإنجليز هذا الحل خصوصا وأنه لا يعدو أن يكون حلا شكليا لا يحجب ما وقع فعلا من تدخل سافر فى شئون مصر، ونتيجة لذلك قام النحاس بتأليف وزارته.

وهكذا تدخل الإنجليز فى شئون مصر بشكل مزرى وأذلوا ملكها وكانوا جادين فى تهديدهم له خصوصا وأنهم كانوا يعتقدون أنه وبعض رجالات القصر لهم صلات بالمحور مما جعل الملك يخشى على عرشه من الضياع.

وقد اختلف المؤرخون فى تفسير وقائع هذا الحادث وآثاره فمنهم من اعتبره نهاية للوفد كحزب وطنى يستطيع التعبير عن الرأى العام المصرى، ونهاية للنحاس كزعيم شعبى، ومنهم من رأى فيه ردعا لسلطة القصر، ومع كل ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن ما حدث كان صدمة للمصريين جميعا الذين أحسوا بالإهانة والاذلال لما حدث لمليكهم الذى يمثل قمة السلطة فى وطنهم.

وفى أعقاب ذلك تمكنت قوات روميل من اجتياز الحدود المصرية واحتلال السلوم ودخول قوات المحور المدرعة "سيدى برانى" ومحاصرتها للعلمين واقترابها من الإسكندرية بما لا يزيد على مائة كيلو متر، واعلانها احترام وضمان استقلال وسيادة مصر، وطرد الإنجليز منها مما شجع خصوم بريطانيا فى مصر على إظهار دعايتهم لصالح قوات المحور، ولكن الرياح لا تأتى دائما بما تشتهى السفن، فقد استطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد بدقة، وكسبت فى النهاية معركة العلمين وابعدت خطر قوات المحور العسكرية عن مصر.[1]

وقبل أن تنتهى الحرب كانت إفرازاتها على المسرح المصرى واضحة، فقد شهدت مصر العديد من القلاقل السياسية والعقائدية، ففى شهر فبراير ١٩٤٥ شهد البرلمان المصرى مشهدا دراميا حيث تقدم شاب يدعى محمود العيسوى من أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرى

---

(١)مارسيل كولومب: تطور مصر، ص ١٣٩- ١٤٢.

وأطلق عليه اربع رصاصات أردته قتيلا بحجة أنه كان من الذين طالبوا بدخول مصر الحرب بجانب الحلفاء.

وهكذا تكلم الرصاص داخل ردهات البرلمان المصرى، وارتفع الستار مخضبا بالدم ليعلن عن بداية مرحلة جديدة من مراحل النضال.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، قدمت الحكومة المصرية برئاسة النقراشى باشا مذكرة إلى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ وضحت فيها أن معاهدة ١٩٣٦ وقعت تحت ضغط حوادث وظروف دولية زالت بانتهاء الحرب، وظهور ميثاق الأمم المتحدة وأنها تريد الدخول فى مفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ على أن تتناول المفاوضات مسألة السودان، ونتيجة لذلك عقدت مفاوضات بين الطرفين تمسكت فيها بريطانيا ببقاء قواعدها العسكرية فى مصر بينما أصر الجانب المصرى على إزالتها لما فيه من انتقاص لسيادة مصر على أراضيها.

ولما أصر الجانب البريطانى على ضرورة التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا فى زمن الحرب أو فى حالة التهديد به استقالت وزارة النقراشى لعدم قدرتها على مواجهة الموقف الداخلى، وشكلت وزارة برئاسة صدقى باشا الذى سافر إلى لندن فى عام ١٩٤٦ للتفاهم مع المستر بيفن حول ايجاد تسوية ودية، ونتيجة لذلك أعدت المشروعات الأولية التى عرفت فيما بعد باسم "مشروع صدقى – بيفن" والتى نصت على جلاء القوات البريطانية عن مصر نهائيا فى سبتمبر ١٩٤٩ غير أن الاتفاق لم ينفذ بسبب اختلاف الرأى بين الطرفين على وضع السودان وعلى الدفاع المشترك، وانتهى الأمر باخفاق المفاوضات وسقوط حكومة صدقى وتاليف حكومة جديدة برئاسة النقراشى.

ونتيجة لفشل المفاوضات بين مصر وبريطانيا تقدم محمود حسن باشا السفير المصرى فى واشنطن بمذكرة إلى الأمين العام فى منظمة الأمم المتحدة فى ١١ يونية ١٩٤٧ يطالب فيها مجلس الأمن الدولى باقرار جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان فى أسرع وقت ممكن ودون أى شرط، وتمسكت مصر فى مطلبها بتطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، كما أوضحت أن خلافها مع بريطانيا قد يؤدى إلى تعريض السلم والأمن فى هذه المنطقة للخطر.

ولما بدأ مجلس الأمن فى دراسة القضية المصرية فى الخامس من اغسطس ١٩٤٧ استعرض النقراشى باشا قضية بلاده فى خطاب أوضح فيه مطالب مصر والمتمثلة فى الغاء معاهدة ١٩٣٦ وقد رد عليه مندوب بريطانيا بتمسك بلاده بالمعاهدة.

ولما اقترح المندوب البرازيلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الدولتين ثقة منه أن بالامكان ايجاد طريقة مباشرة بينهما لحل القضية على أن تقدم إلى مجلس الأمن نتائج ما توصلتا إليه، اعرب النقراشى عن تشاؤمه من استئناف المفاوضات.

وقد أيد المندوب السوفيتى موقف مصر، وبعد مشاورات ومداولات، ونتيجة لاختلاف وجهات النظر اخفق مجلس الأمن فى اتخاذ قرار بشأن النزاع المصرى الانجليزى فقام بتأجيل النظر فى القضية.

٢-مصر وحرب ١٩٤٨:

كان قرار مصر بدخول حرب فلسطين مفاجئا لكثير من رجالات العرب والمصريين فبعد أن اعلن محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء عن عدم استعداد مصر لدخول الحرب خصوصا وأنه ليس من المنطقى أن تدفع مصر جيشها إلى فلسطين فتكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس حائلا بينه وبين أرض الوطن. وبعد ان أعرب بعض كبار رجالات الجيش المصرى عن افتقار الجيش المصرى إلى العتاد الذى يمكنه من دخول الحرب، وبعد أن طلبت الحكومة المصرية من المركز العام للأخوان المسلمين فى القاهرة سحب متطوعيه من فلسطين جمع النقراشى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وأقنعهم بالموافقة على قرار الملك المرتجل بدخول الحرب بحجة مسايرة الرأي العام ورفض وجود دولة صهيونية على حدود مصر.

والسؤال المطروح ما هى الدوافع والأسباب التى جعلت ملك مصر يغير موقفه فجأة من عدم الموافقة على دخول الحرب إلى دخولها دون استعداد.

الواقع أن الملك وجد فى مسالة فلسطين ما يمكنه من استرداد بعض سمعته التى انهارت فى سنوات حكمه الأخيرة، وان يدعم بدخول الحرب هيبته يضاف إلى ذلك حرصه على أن يبنى لنفسه زعامة عربية يستطيع ان ينافس بها الأسرة الهاشمية المالكة فى العراق وشرق الأردن لدرجة أنه كان يتردد أن الملك فاروق كان يتسابق مع الملك عبد الله فى أيهما يصلى الجمعة أولا فى المسجد الأقصى.[1]

وفى الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ أصدر محمود فهمى النقراشى أوامره إلى الجيش المصرى باجتياز الحدود وكان ذلك الأمر باسم الملك فاروق بوصفه القائد الأعلى للجيش، وجاء

---

(١)طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر، ص ٢٦٦- ٢٦٧.

فى اسلاغ الرسمى الأول الذى أذاعه الحكومة المصرية "أن عمليات فلسطين مجرد حملة لتأديب العصابات الصهيونية"[1]

ولم تكن القوات المصرية التى أعدت لهذه المهمة تزيد عن مجموعة لواء مشاه، مدعم ببعض الوحدات المدرعة التى تم تجميعها فى منطقة العريش بطريقة سريعة دون أن يتاح لها التدريب المشترك تحت قيادة موحدة، كما أن كميات الذخيرة التى كان يمتلكها الجيش المصرى كانت غير كافية، ولا توجد خطط واضحة للعمليات الحربية المزمع القيام بها، كما كانت المعلومات بالنسبة لطبيعة الأرض وقوات العدو ضئيلة لدرجة جعلت رجالات الجيش المصرى يشعرون بالعجز وبأن العملية ليست سوى حرب سياسية أكثر منها عسكرية.

ومع ذلك قامت القوات المصرية بواجبها بحماس شديد وواصلت أهدافها بنجاح فبعد أن اجتازت حدود فلسطين قامت بحصار العديد من المستعمرات اليهودية واحتلت العوجة والعسلوج ودخلت مدينة بئر السبع واستطاعت السيطرة على الطريق المؤدى إلى المستعمرات اليهودية الجنوبية، وقطعت الطريقين الرئيسيين الممتدين من الشمال إلى النقب ولم يبق إلا الطرق الفرعية.

وخلال الحرب اقترح محمود فهمى النقراشى فى يوليو ١٩٤٨ ايجاد حكومة فلسطينية تتولى عبء المسئولية وتنطق باسم فلسطين أمام المجتمع الدولى[2]، وتسعى لعرقلة اعتراف العالم بدولة يهودية فى منظمة الأمم المتحدة ويترك لها أمر المفاوضة مع الهيئات الدولية وغيرها ونظرا لاعتراض الأردن على هذه الفكرة رأى مجلس الجامعة العربية الاكتفاء بتعيين مديرين لتولى أمر إدارة فلسطين، وقد تم تعيين هؤلاء دون أن يمارسوا أى عمل حقيقى.

وبعد ثلاثة أيام من القتال بين الطرفين سارع الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن بوقف القتال أملا فى انقاذ اليهود من هزيمة محققة ونتيجة لضغوط دولية توقف القتال لمدة أربعة أسابيع خرق اليهود أثناءها شروط الهدنة أكثر من مرة وجاءتهم النجدات، كما أعادوا تنظيم قواتهم وتعزيزها بالمدفعية والدبابات على حين انصرف القادة المصريون إلى إعداد التقارير الضافية عن المعارك إلى أن فرضت الهدنة الأولى، ووصف حماس الجنود الذين كانوا كلما اقتحموا مستعمرة يهتفون بحياة قائدهم الأعلى فاروق الأول.

---

(١)عارف العارف: النكبة، حـ٢، ص ٣٨١.

(٢)وزارة الحربية: مكتب المشير محفظة رقم ٩ ، حـ١.

وبعد أن استؤنف القتال على الجبهة المصرية فوجئت مصر بانسحاب القوات الأردنية من اللد والرملة، واستيلاء الصهاينة عليها مما أدى على انكشاف ميمنة الجيش المصرى وانفراد اليهود بمواجهته وانسحابه من المواقع التى كان يحتلها وفى مقدمتها بئر السبع والنقب ومحاصرته فى الفالوجا وهزيمته، وتقدم القوات اليهودية صوب الحدود المصرية ونتيجة لذلك فرضت الهدنة الثانية فى التاسع عشر من يوليو.[1]

وقد جنحت مصر لعقد مباحثات مع اليهود باشراف هيئة الأمم المتحدة وبدأت المفاوضات بين مصر واسرائيل فى جزيرة رودس فى الثانى عشر من يناير ١٩٤٩ واستمرت حتى الرابع والعشرين من فبراير وقد مثل الوفد المصرى فيها القائمقام محمد إبراهيم سيف الدين والقائمقام محمد كامل الرحمانى ومثل الجانب الاسرائيلى والتر ايتان والقائمقام ايجال يادين وحضر المفاوضات الدكتور رالف بانش القائم بأعمال الوسيط الدولى لفلسطين والجنرال و.أ. رايلى ممثلين للأمم المتحدة.

وانتهت بتوقيع هدنة دائمة تعهد فيها كلا الطرفين بعدم القيام بأى عدوان الطرف الآخر، كما وافق الطرفان على إقامة خطوط للهدنة لا تتخطاها قواتها على ألا تعد هذه الخطوط حدودا سياسية أو اقليمية.

كما قضت الاتفاقية باحتفاظ مصر بالسيطرة على الممر الساحلى الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة.

وقد ترتب على هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين نتائج هامة نذكر منها:

١- ضياع هيبة المسئولين وامتهان النظام برمته وتفكك كيان الحكومة.

٢- افساح الطريق أمام الضباط الاحرار وتبلور أفكارهم حول القضاء على نفوذ السراى، وطبقة الاقطاعيين وأصحاب المصالح ومحاربة الفساد بشتى صوره وأشكاله والعمل على تحقيق الأمانى الوطنية والقومية مما عجل بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

٣- زيادة الكراهية للدول الاستعمارية التى ساعدت على قيام إسرائيل.

٤- تطور الشعور القومى العربى، والاقتناع بحتمية الوحدة العربية.

---

(١)حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية، ص ٢٠٤.